

في العمق

لردع تركيا أولاً.. تحويل منتدى غاز المتوسط إلى منظمة دولية

القاهرة تتحول رسمياً إلى عاصمة للغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط



جبهة تسقط رهانات أنقرة

وتمثل الظروف الحالية لسوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي وأسعار الغاز العالمية تحدياً كبيراً أمام منظمة غاز شرق المتوسط، حيث انخفضت أسعار الغاز العالمية في الآونة الأخيرة، بسبب تباطؤ الطلب العالمي.

المنتدى بات أول منظمة دولية تجمع بين منتجي الغاز والمستهلكين ودول العبور في العالم في كيان واحد

وحال العودة إلى الإنتاج بصورة طبيعية في الأسواق العالمية سوف تضطر دول المنتدى إلى الدخول في منافسة شديدة مع صادرات الغاز الروسية والأميركية والقطرية، وهو التحدي الكبير الثاني الذي يمثل محكا رئيسياً لدى نجاعة المنتدى وقدرته على وضع رؤية خلاقية تمكنه من المنافسة.

ويضيف متابعون أن هناك تحولا ملموساً في الموقف الأميركي تجاه السياسة التركية في شرق المتوسط، يستند على استئناف صادرات السلاح إلى قبرص، وبادر صفقة يتم بموجبها إعادة استئناف إنتاج وتصدير النفط في ليبيا، مقابل الضغط على تركيا في ليبيا. ويحتمل تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة حكومية، بشكل رسمي مصالح الدول الأعضاء فيه، ويسهم في السعي حثيثاً نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، استناداً إلى مشروعات إنتاج وتجارة الغاز والكهرباء. ويتوقف نجاح المنظمة الجديدة على تطور الأوضاع السياسية والجيوستراتيجية في شرق المتوسط، والتي تشهد درجة عالية من الضبابية وعدم الاستقرار، نتيجة الخلافات العميقة والصراعات المزمعة في المنطقة. ويضع ذلك علامات استفهام كبرى حول فرص دول منتدى شرق المتوسط للاستفادة المثلث من الاكتشافات الواعدة، ويثير تساؤلات مهمة حول إمكانية أن تؤدي مأسسة المنتدى إلى تاجيح الخلافات مع تركيا.

وقد طلبت فرنسا الانضمام كعضو في المنتدى في وقت سابق من العام الجاري، كما أصبحت الولايات المتحدة مراقباً دائماً، وهو ما يعطي للمنتدى وزناً دولياً مهماً. وتمتلك باريس وواشنطن شركات طاقة حصلت على تراخيص لاستخراج الغاز في دول المنطقة، مثل شركة توتال الفرنسية، وشركتي نوبل إنرجي وإكسون موبيل الأميركيين، الأمر الذي قد يدفع الدولتين مستقبلاً باتجاه توظيف قدرتهما العسكرية في البحر المتوسط للدفاع عن مصالح هذه الشركات.

ويشير البعض من المراقبين إلى أن تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة يمثل ضربة قوية لأطماع تركيا ورئيسها رجب طيب أردوغان، في غاز شرق المتوسط، لأن هذا التطور يأتي بعد تلقي أنقرة ضربة قوية بسبب توقيع مصر في السادس من أغسطس الماضي اتفاقية لترسيم الحدود وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع اليونان، وسبقته خطوة مماثلة بين إيطاليا واليونان.

المنطقة، وعلى رأسها النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، والنزاع التركي - اليوناني. ويفتح المنتدى أفاقاً وأعداء للدول الراغبة في التعامل مع معطياته بصورة مرنة، دون التعدي على حقوق الآخرين، أو الاستحواذ على ثرواتهم. ويؤكد المؤيدون أن أهم ما يميز منتدى غاز شرق المتوسط، مقارنة بالكثير من المنظمات المماثلة، أنه مفتوح العضوية أمام أي دولة أو منظمة إقليمية أو دولية، طالما تبنت قيم وأهداف المنتدى، وتريد المشاركة في التعاون من أجل رفاهية المنطقة بأسرها، ودون اللجوء إلى القوة.

جبهة ضد تركيا

من المتوقع أن يحظى المنتدى باهتمام كبير في المدى المنظور، خاصة من دول البحر المتوسط التي لم تنضم إليه بعد، مثل لبنان وسوريا وليبيا، وربما إسبانيا والبرتغال والجزائر، والدول المستوردة للغاز في العالم، مثل الهند والصين واليابان، وربما تجد تركيا نفسها مضطرة إلى الانخراط فيه لاحقاً، وترضخ شروطها.

يرجع مراقبون سياسيون أن تتجاوز المنظمة الإقليمية، التي تم إطلاقها كإمتداد لمنتدى غاز شرق المتوسط، الصلاحيات التقليدية المعمول بها عند حصول استفزازات قد تهدد مصالح أحد أعضائها من خلال اتباع استراتيجية جماعية لمواجهة المخاطر المحتملة، في الوقت الذي يرى فيه صناع القرار في الدول التي تشكل الكيان الجديد أنها ستعمل على التصدي لسياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بينما تواصل بلاده تجاوزاتها وانتهاكاتهما للقوانين الدولية في المنطقة.

تفاهم بحري وأمني مع حكومة الوفاق الليبية قبل أشهر ليخذهما نزيعة من أجل عمليات التفتيش هناك.

د. أحمد قنديل
باحث في الشؤون الأسيوية

كيان جديد

تحت غطاء منتدى غاز شرق المتوسط إلى مرحلة أكثر واقعية بعد الإعلان عن تحويل هذا المشروع إلى منظمة إقليمية يفترض أن تواجه التحرشات التركية وستحول مصر رسمياً إلى عاصمة للغاز الطبيعي في المنطقة. وأبرم ممثلو دول كل من مصر واليونان وإيطاليا وقبرص والأردن وإسرائيل، في القاهرة الثلاثاء، اتفاقية تحويل منتدى غاز شرق المتوسط رسمياً إلى منظمة إقليمية، وغاب ممثل فلسطين عن اجتماع جرى عقده عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

وتعد هذه الخطوة تطوراً مهماً للقاهرة في خلفها متعدد الوجوه مع أنقرة، حيث حققت الأولى هدفاً استراتيجياً يمكنها من أن تصبح مركزاً إقليمياً للطاقة، وعاصمة رئيسية للغاز في منطقة شرق المتوسط، ويمتلكها مزايا فضيلية لما تملكه من بنية تحتية جيدة في هذا المجال.

الخطوة تطور مهم للقاهرة في خلفها متعدد الوجوه مع أنقرة باعتبارها هدفاً استراتيجياً لها في تجارة الغاز

ويقول مراقبون إن أعضاء المنظمة الوليدة سوف يعززون تعاونهم بالاتجاه نحو الاهتمام بمشروعات الربط الكهربائي عبر مد كابلات من مصر أسفل مياه المتوسط للتوجه إلى بعض الدول الأوروبية، ما يعزز فكرة التعاون في كل أشكال الطاقة المتاحة، والاستفادة من الوفرة التي تملكها دول في تغذية الفقر في دول أخرى. ولكن هذا التحرك يشكل أيضاً ضربة لطامع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والذي حاول تعطيل هذا التعاون بكافة الوسائل والطرق، على غرار توقيع بلاده مذكرتي

المناطق الحدودية الجزائرية «دولة» داخل الدولة

وقد أسفر تفاصي مسؤولي إنفاذ القانون عن التهريب عبر الحدود، مع الوقت، عن نشوء اقتصاد مواز، يشكل اليوم معظم التجارة بين الجزائر وتونس.

وبالنسبة إلى سكان المناطق الحدودية الجزائرية، يوفر تهريب السلع المحظورة من وإلى تونس مهنة هي في أن مبررة ومربحة، فالمهربون أنفسهم لا يعتبرون الحدود نقطة نهاية بلادهم وبداية بلاد أخرى، بل يطلون عليها بكونها حاجزاً مصطنعاً من الضروري التحايل عليه.

ومن وجهة نظر السلطات المحلية، يعمل التهريب كصمام أمان يخفف من بعض الضغوطات الاقتصادية التي يشعر بها سكان الأقاليم الشرقية المهمل. علاوة على ذلك، يعزز المهربون جهود الأجهزة الأمنية لإبعاد التهديد الثلاثي للمخدرات والأسلحة والجهاديين. وبمعنى ما، فإن التحالف الضمني الذي تم تشكيله بين المهربين والسلطات المحلية يطمس التمييز بين ما هو قانوني وغير قانوني ويمحو النقاط على طول الحدود بين الجزائر وتونس. أما في ما يتعلق بالصورة الأكبر، فهو يمنح الأطراف التي كان يفترض أن تكون هامشية، سواء المهربين العاملين في الظل أو مسؤولي الحدود الوضعيين، القدرة على التحايل على السياسة العامة للدولة بطريقة منظمة ومستدامة.

وترى المحللة الجزائرية، التي تتعمق أبحاثها حول العنف والتطرف السياسيين والتعصب والإسلاموية والجهادية، مع تركيز خاص على الجزائر وعلى انخراط النساء في التنظيمات الجهادية، أن هذه العلاقة غير المعادة تعزز تدخل الدولة في سبل عيش المواطنين حتى وهي تتلاعب بسلطة الدولة.



دالية غانم
إهمال المناطق النائية
سيبستر، فالجزائر في حالة انتقالية دائمة

ومن بين النقاط الرئيسية التي تستدعي الانتباه، التفاعل بين سلطات إنفاذ القانون وبين المهربين، ما يدفع إلى التساؤل حول الحكمة التقليدية المتعلقة بالسلطة المركزية في دولة حديثة وحديثة. وفي الجزائر، ظهر التهريب كجزء لا يتجزأ من عملية تشكيل الدولة المتواصل. ولكن إهمال الدولة وتقص الوظائف أبقيا معظم البلديات في المناطق الحدودية في شمال شرق الجزائر في حالة فقر وتخلف. ونتيجة لذلك، ضرب التهريب جذوره العميقة وبات بالنسبة إلى بعض العائلات مهنة تتوارث من جيل إلى جيل.

الشعارات الرنانة منها "جزائر العزة والكرامة"، و"إرفع رأسك يا أبي" في إشارة إلى العزة التي عرف بها الشعب الجزائري.

لكن الممارسات والسلوكيات اليومية لفئة من الحكام والمحكومين أظهرت حجم الهوة بين الشعارات المرفوعة والحقيقة على الأرض المشفوعة بالقرائن والبراهين. والنتيجة أن العشرات من كبار المسؤولين ورجال الأعمال والمئات من الموظفين من درجات سفلى تم جرمهم إلى القضاء ثم ألجأ بهم في السجن بدعوى التورط في قضايا فساد، على رأسها تبديد المال العام والتلاعب بقوت الشعب الذي يتواجد أكثر من ربعة عند مستوى خط الفقر، بحسب البيانات الرسمية للحكومة.

ويعد الإطاحة بنظام عبدالعزيز بوتفليقة، لا يزال تشكيل الدولة في الجزائر عملية متواصلة، وخير دليل على ذلك الوضع في المناطق الحدودية الشمالية الشرقية من البلاد. وتقول غانم إنه مع سماح المسؤولين الجزائريين في المناطق الحدودية بتهريب القود وبعض السلع الأخرى عبر الحدود مع تونس، ومع تبديد المهربين للتهديدات الأمنية حتى وهم يقومون بتجارهم غير المشروعة، فإن الطرفين، أي المسؤولين والمهربين، اللذين يفترض أنهما خصمان، يكملان في الواقع بعضهما البعض.

عدة أبرزها هشاشة الاقتصاد وارتكازه على ربح النفط، واضمحلال دور الدولة الرقابية.

ويعد تأكيد تون، في مقابلة إعلامية له في يوليو الماضي، على أن بلاده "تملك كفاءات على جميع المستويات"، وأن "الدولة لن تكون قوية وعادلة إلا بالقانون"، إلا أن ذلك يعني أن ثمة أشياء يجب أن تتغير في هذا البلد حتى تتحقق النهضة التي يشهدها الجميع، وتسد الباب أمام عودة "الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية".

وقبل سنوات قليلة فقط، روج النظام السياسي في عهد الرئيس المخلوع عبدالعزيز بوتفليقة، للعديد من

يتقاطع في الجزائر التفاوت الجغرافي مع اللامساواة الاقتصادية، حيث تعاني العديد من الولايات الواقعة في أقصى شمال شرق البلاد، على الحدود مع تونس، من تهيمش اجتماعي واقتصادي عميق، ومن غير المحتمل، بحسب المراقبين أن يتغير هذا الوضع في المستقبل القريب.

الجزائر - تطرح مسألة الأنشطة الخفية في المناطق الحدودية الجزائرية

معضلة كبيرة للسلطات حتى أن البعض يشبهها بأنها "دولة داخل الدولة"، إذ أن عمليات التهريب على الحدود الجزائرية وخاصة مع تونس ازدهرت وباتت خارجة عن السيطرة، إما بموافقة الدولة لكسب السلم الاجتماعي أو أنه تقصير من أجهزة الأمن.

وترجع دالية غانم، باحثة مقيمة في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أن يستمر إهمال مثل هذه المناطق النائية وأن يزداد سوءاً بما أن الجزائر تعاني من حالة انتقالية دائمة. وفي هذا السياق، كان في وسع النظام إعادة إنتاج وتجديد نفسه، وإن من غير تغيير حقيقي، منذ استقلال البلاد في العام 1962.

ولكن المعنى الآخر، الذي لا يقل أهمية، يتمحور حول اهتمام المراقبين بمسألة تحرك المجموعات الجهادية على الحدود، وقد كانت السنوات الأخيرة شاهداً على تنقل عناصر من الجزائر إلى تونس، فقد تمكنت القوات الأمنية التونسية في 2015 من القضاء على عناصر إرهابية من كتيبة عقبة بن



التهريب والإرهاب صنوان لا يفترقان